









اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي:

كتب: محمد فرحان

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي لحماية الوطن وجاذبية الطبعين مؤلفاً أصلياً في مقر جهة العمل الإسلامي بحضره أمراء الأحزاب المعارضة...

فيه كافة احزاب وقوى اللجنة التحضيرية للمؤتمر الشعبي، ويعد هذا الاجتماع خطوة هامة في مسيرة العمل الوطني...

المؤتمر

كما ان اللجنة التحضيرية قامت بإعلان الأحزاب السياسية المشاركة في المؤتمر الشعبي، وذلك في إطار العمل الوطني...

مع الدعوة الإسلامية للحمل، نحن نأهون إلى أن تكون هذه هي البداية الحقيقية للعمل الإسلامي...

في دراسة لنادية الاعلام والدراسات في - حشد- حول الانتخابات البلدية (٣-٢) تطوير قانون البلديات باتجاه تعزيز المشاركة الشعبية

استمر الرئيس الذي يتخلف لرئاسة المجلس البلدي، وعلى الرقعة التالية لاسماء أعضاء اللجنة التحضيرية، وذلك في إطار العمل الوطني...

الأهالي

هل تقوم جهات الرقابة باتلاف اللحوم الفاسدة في المسالخ..؟

كتبت: يسرى أبو عتيق بعد ان كثر الحديث حول سلامة تناول لحمة الجمل...

خلدون القيسي: ملحة القيسي، يرى ان توريد اللحمة للجهة مدة صلاحيتها...

الإشراف الطبي: الجبال التي يغزهاها الطبيب الممرض من الأمانة...

جهاز جمعية حماية المستهلك: في السياق نفسه أرسل رئيس الهيئة الإدارية للجمعية...

٤٠٠-٦٠٠ فلس للكيلو الواحد وبأسعار معقولة لتخفيف الأثر السلبي على استمرارية توريده للمستهلكين...

العميون لجأت الجمعية إلى رئاسة الوزراء لتوفير اللحوم الجيدة للمستهلكين...

التجار.. ما فيا تحكم بأسعار اللحوم المستوردة..

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

اقتصاد

أسعار الفائدة وحالة الاقتصاد

أحمد النعري: تدير المالية البريطانية كلاك قر في نهاية الأسبوع الأخير، عدم تغيير نسبة الفائدة البريطانية...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

تجارت الجمل

حسن المقراني: ملحة المقراني، يقول ان تجار الجملة الذين يتحكمون بأسعار اللحوم...

نابح بدون صلاحية

عبد الله احمد عير: ملحة المقراني، يقول ان تجار الجملة الذين يتحكمون بأسعار اللحوم...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...

بأن يبيعه على سبيل المثال ٤ ذبائح بالختم الأزرق بالإضافة إلى ذبائح بالأصفر...



دولة احمد عبيدات في محاضرة له في اربد

تفرد «الأمالي» بنشر محاضرة رئيس الوزراء الأسبق السيد احمد عبيدات بعنوان «الوثاق الوطني الأردني» في مجمع النقابات المهنية في اربد مساء الأربعاء ٢٨/٥/١٩٩٥. وهي التي كان محاضراً اربد قد أصدر قراراً بمنع هذه المحاضرة في كتاب مئة رقم ١٨٨٧ في ٢٠/٥/٩٥. وسمح فيما بعد بالكتابة.

يتحدث السيد عبيدات في محاضرته عن تراجع الحالة الديمقراطية في البلاد، بعد ان كان مؤملاً ان تقوم المؤسسات الدستورية بدورها في تعزيز الديمقراطية والتعبئة بعد صدور الوثاق الوطني الأردني. في محاضرته رؤية حول الاستعدادات التي طرأت على الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية عقب توقيع معاهدة وادي عربة.

معلماً بحرية الرأي والتعبير ومنها الى الانفتاح على الرأي الآخر، وتشير «الأمالي» نص المحاضرة كاملة.

في ضوء التطورات الدولية والاقليمية والمحلية التي انتجت واعيدت اتفاق اوسلو بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اتفاقية السلام الاسرائيلية/الأردنية نشأت حالة سياسية وثقافية جديدة وبدأت مرحلة جديدة لها استحقاقاتها ومحدداتها، الا ان الغلبة استلحقت من المواطنين الأردنيين، ما زالت تعيش حالة الصدمة ولم تستطع حتى الان لاسباب تاريخية وثقافية وميدانية ان تتكيف مع هذه الحالة. وفي هذه الأيام نتمتع بمقاربات عديدة وتكون تساؤلات تنصب في مجملها حول الظروف الموضوعية التي تفضلت عنها العملية الديمقراطية، وتطور في خلالها المسار السياسي الذي بدأ يسود البلاد منذ عام ١٩٨٩.

فإن اي حد يمكن القول أننا اقترنا أو ابتعدنا عن تلك الظروف التي تفرقت أحداث الجنوب في نيسان قبل ست سنوات واحاطت بها؟ وهل استطعنا الاستفادة من دروس الماضي القريبه والتي اي مدى يمكن القول أننا لفتنا في اعطاء العملية الديمقراطية شكلاً ومضموناً حقيقين في سلوك مؤسساتنا؟

من الواضح ان هذه الاسئلة والتساؤلات بمجموعها، إنما تعكس مدى القلق الذي يساور الكثيرين هنا حول حقيقة الديمقراطية، وهي من جهة أخرى تؤكد التزام المواطنين الأردنيين وشعورهم بالسيولة واهتمامهم بمستقبل الإنسان في هذا الجزء من الوطن العربي، وهو بلا شك قلق مشروع يستحق التحليل عند اسبابه، كما يطرح على مؤسسات الدولة المعنية للتعامل مع تلك الاسباب وما يترتب عليها بالجدية اللازمة.

وما لا شك فيه ان غياب المؤسسات الدستورية الممثلة لصالح الشعب والخريصة على كرامة المواطن ومستقبله، وضعف اندلها أحياناً كثيرة كان له دور كبير في تكريس أسلوب الانفراد بالقرار السياسي والاقتصادي طيلة أكثر من ربع قرن من الزمن. كما ان انعدام المساهمة القانونية والسياسية كان من أهم اسباب التراجع الذي أدى الى نشوء حالات مختلفة من التفرقات الاجتماعية والسياسية وتنامت هذه الحالات احياناً بسبب وطأة الظروف الاقتصادية والمعيشية، وتحت مستوى الدخل لدى الغالبية من المواطنين الذين كانوا يشكون الطبقة الوسطى في المجتمع الأردني، مما أدى الى تقشي الفساد المالي والنسبي الإداري في العديد من مؤسسات الدولة. وهو ما يتكرر الآن بانسداد متعمدة وعلى مختلف المستويات بشكل مكثف وموسم.

وقد تسبب في الماضي الحزبي بانفجار الموقف كما تطور الى أحداث نيسان عام ١٩٨٩، تلك الأحداث التي كانت ان حصرهم على الأمن والانتقال.

وقد كانت أحداث الجنوب صدمة قوية هزت الثقة بأداء الحكومة (وإنشاءها)، الا أنها كانت في حقيقتها تعبيراً عن حالة صهيونية ترسخ في المجتمع والتفريط بكنية المواطن وبالقانون. لكنها انصبت بطرق من التعذيب في الكثير من هذا الرهق وأدت الى انشقاق الذي تعاضت به الحكومة مع الموقف عندما تجاهلت حقائق الوضع في البلاد واستخففت بقدره المواطنين في التحسين بين القرار المؤسساتي والاندول والمزايا.

يقول صاحب الشعب الحكيمة سيما مهما أخر لتتميم تلك الأمانة، وبرصمة واجبات السلطة التنفيذية واستغلال بعض رموزها وقوتهم واستعمال استغلالهم في نون رخيصة، وبالبرغم من

الاطر السياسية العليا في الدولة هي التي تقود عملية «التطبيع»

خطورة تلك الأحداث وانعكاساتها السلبية فقد كانت انذاراً واضحاً بضرورة التغيير وتأكيداً جديداً حاجة الدولة الى مراجعة سياساتها الداخلية والخارجية، والالتزام ببرنامجه وطني جاد للأصلاح في شتى المجالات. وقد جاءت ائلة الحكومة في حينه وبالصورة التي تمت بها استجابة ذات دلالات مهمة لتلك الظروف، والاسراع في استئناف الحياة النيابية واجراء الانتخابات العامة، ولم يكد عام ١٩٩١ ينتهي حتى كان مجلس النواب الحادي عشر قد تم انتخابه وبدأ بممارسة مهامه الدستورية. وفي مناح التحول السلمي نحو الديمقراطية جاءت مبادرة جلالة الملك ببدء حوار وطني شامل شارك فيه جميع التيارات السياسية والفعاليات الوطنية على الساحة الأردنية، وشكلت تلك اللجنة المكلفة بصياغة الوثيقة الوطنية الذي أريد له ان يكون اطاراً سياسياً وقريباً لتتفكك العلاقة بين جميع الاطراف في الدولة وبناء تلك العلاقة على اساس من العدل والشفافية والاحترام المتبادل ومنطلقاً لرسام قواعد العمل الوطني العام في البلاد، ووضع نواظم لممارسة التعددية السياسية والحزبية بالاستناد الى نواتب الدستور وإلى التراث السياسي والوطني للشعب والحقائق القائمة في المجتمع الأردني.

ويمكننا القول بكل ثقة وموضوعية ان الوثائق الوطنية بما احوته من اطر سياسية وفكرية واقتصادية واجتماعية، وما تضمنته من مبادئ واسس وقواعد واهداف وطنية وقومية وانسانية يعبرون وثيقة مرجعية للعمل السياسي الأردني وآلية لتفعيل نصوص الدستور، وعملاً منهجياً للأصلاح في مختلف المجالات. وقد هدف الى ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات، وتحقيق النهج الديمقراطي القائم على التعددية، وضمان الوحدة الوطنية وتحقيق النهج الديمقراطي القائم على التعددية، وضمان الوحدة الوطنية واحترام حقوق الإنسان في جميع الظروف والأحوال، وكان مخططاً لتحقيق التنمية الوطنية الشاملة بمشاركة اوسع قطاعات الشعب الأردني في ادارة شؤون حياته والاسهام بفعالية في صنع القرار وبناء المجتمع المدني المتوازن، وإزعم اليوم وأنا استعيد تطور الأحداث القريبة وما راها من ملامح سياسية وتشريعية، انه لم يكن من السهل انجاز التشريعات الديمقراطية التي انصبت بصورة رئيسية على ضمان الحريات العامة وحماية حقوق الإنسان والمواطنة واعتماد التعددية السياسية والحزبية، لولا المناخ الذي وفرته حوارات اللجنة المكلفة

بصياغة الوثائق، وما تحقق بعد ذلك من اجماع وطني عليه، وهو الأمر الذي مهد الطريق أمام الحكومة ومجلس النواب لاجراءات تلك التشريعات ثمة سلبية من لمحات الديمقراطية والديمقراطية والمناقشة، وكان من أبرزها قانون الأحزاب السياسية رقم (٢٢) لعام ١٩٩٢ الذي استخدم أهم القواعد التنظيمية والضوابط القانونية والأخلاقية لعمل الأحزاب السياسية الأردنية من الوثائق. وكذلك قانون محكمة العدل العليا رقم (١٢) لعام ١٩٩٣ الذي جاء ليوفر المزيد من الضمانات الدستورية والقانونية للمواطنين، من خلال توسيع قاعدة التقاضي والظعن في قرارات الإدارة العامة.

وقد عكست تلك التشريعات في العديد من أحكامها المبادئ الدستورية للحياة السياسية في الأردن، كما عكست حوارات الوثائق الوطني ومضامينه من جهة أخرى تطور الشعب الأردني الى المستقبل لتحقيق المزيد من الحرية والعدالة وقوانين الضمانات الدستورية والقانونية والأخلاقية في علاقة المواطنين بآدارة الدولة. كما أكدت أهمية الحفاظ على هوية المجتمع العربي الأردني وضوء وحدته الوطنية، وغاية حقوق الإنسان فيه وتعزيز انتماء المواطن ومشاركته في التنمية الوطنية، وضمان استمرارية العمل الوطني، الا انه لم يلاحظ بكل أسف ان الالتزام بالمبادئ التي تضمنتها الوثائق الوطنية، لم يكن أبداً بمستوى الانجاز الذي تحقق على جميع المستويات الديمقراطية، ولم يرق إلى الأداء العام في الدولة الى مستوى الطموحات التي علم بها الشعب الأردني على هذا التطور. فمثلاً ان مؤسسات الدولة وإداراتها المختلفة انحرفت في التكيف الإيجابي والتفاعل مع متطلبات المرحلة وخففت الإصرار والاهداف التي توأمت اليها الإخلاص داخل لجنة الوثائق وفيهوها ضيق اقتصادي، ولم يخطووا مصلحة الشعب الحقيقية ويحافظون لبيتهن. فم كادت مئة مجلس النواب الحادي عشر تنهض حتى تم حله بطريقة لا تخلق بصيرة في الديمقراطية، ولا تم من إصدار إرادة الشعب الذي اختار هذا المجلس وأرضاه ومخلاه

وتطاعت ابتلاء رجالات ونساء الى مزيد من العدالة والحرية وممارسة حقوقهم في صنع القرار والمستقبل، وقد كان الوثائق الوطني بهذا المخطط خطوة أساسية لازمة لدفع عملية التنمية والتقدم وتصويب مساراتها في جميع المجالات التي تشق الأساس الموضوعي والعلمي ليدام الدولة لصحة بمفهومها المؤسساتي المعاصر، واستكمالاً للصورة لا بد من القول بان حوارات الوثائق الوطني كشفت حجم المخسرة التي لحقت بالعلاقة بين الحكم والشعب طيلة ثلاثة عقود من الظروف الاستثنائية، كما كشفت من جهة أخرى واقع العلاقات السياسية التي كانت تنسج مختلف التيارات السياسية على الساحة الأردنية، ملما بكيفية عن مدى تخلف الخطاب السياسي الأردني باعتكائه المختلفة وهمم السياسات التي انتهجتها معظم الحكومات التي تعاقبت على الحكم منذ استقلال الدولة. وقد كشفت هذه الحقيقة في رأي نقطة تحول أساسية في التفكير لدى القيادة اطرال الحزبي، هذا الحوار كان نقاشية للتحول في مكانة العقل وتحليل اسبابه واختلاف نقاط القوة واستكمالها في تحديد نقاط الانطلاق والإصلاح الامم نحو المستقبل. وقد كان الوثائق الوطني تعزيز مراكز الدولة الوطنية واعظم المشاركة الشعبية بانكشافها المختلفة دوراً واسعاً وأساسياً في عملية بناء المؤسسات وادارة الشؤون العامة وصنع القرار، وإذا كان هناك قدر استعد فوائده من ثوابت الدستور فإنه لا بد من هذه الوثائق وحياض الدستور لعدم صفة موحدة للتمثيل السياسية الوطنية، وكان محمداً جديداً قرر ان النضال للثقة المتأثرة حق من حقوق الإنسان والمواطنة وان المحافظة عليها وجاهاها بالثبات باشكاته المختلفة مسئولية وطنية وحق لا مجال للحاشر والمستقبل.

كما وضع لعمراً شاملاً ومستقبلياً للتنمية، فبعد هوية

واعتقد ان قانون الصوت الواحد، كما اطلق عليه كان قانوناً مختلفاً يخاطب المجتمع الأردني بحالته البدائية قبل تأسيس الدولة. ونتيجة لذلك جاء المجلس النيابي نتاجاً مشوهاً للقانون مريض وترجمة حربية لسياسة الدولة في مرحلة تطبيع العلاقات مع اسرائيل، كما جاء المجلس المختل بدركيته وولادات الاكثريه من اعضائه منسجماً مع توجهات الحكومة ومذمناً لسياساتها في مخالفة الديمقراطية، فالد ان الاحساس تجاه قضايا الناس وهمومهم وتجاه اخلاق الحكومة في الالتزام بروح الدستور والحيثية، وتكررها لمصلحة الشعب الأردني المتطلع الى تحرير القرار من المزاوجة وسطوة المصالح الخاصة، وتطوير التجربة السياسية الأردنية لتحقيق وفيها الاهداف التي من اجلها كان التغيير وكان التحول السلمي نحو الديمقراطية.

واعتقد اليوم كذلك ان انجاز الوثائق الوطنية والقرار بالصورة التي تم بها في حزيران عام ١٩٩١ كان خطوة أساسية مهدت الطريق أمام المؤتمر الوطني العام الذي تم عقده في عمان قبل توجه الوفد الأردني للمشاركة في مؤتمر مدريد للسلام في اواخر عام ١٩٩١. وما جدر ذكره ان القيادة السياسية الأردنية قد استثمرت مناح التفراج السياسي في البلاد واجواء المصالحة الوطنية للذين تحققوا في ظل الديمقراطية والوثائق الوطني، ونجحت في توفير كل ذلك في سياق التشرية السياسي نحو السلام دون عوائق تذكر.

بهذه المناسبة لا بد لي من التذير بان قبول اكثرية اغصان اللجنة المكلفة الوثائق الوطني لهذه المهمة ومشاركته في مسؤولية في الحوار الذي نتج الوثائق واسهم بموضوع في تعزيز الثقة العامة بين مختلف الاطراف في الدولة، كان بدافع الحرص على سلامة المسيرة الوطنية والريعية المصاحبة في المشاركة والاسهام بلتح صلحة جديدة لعلاقة سورية واجبية بين جميع مستويات الحكم والوقى السياسية والاجتماعية في البلاد، كما كان من جهة أخرى استجابة وأمية لتطلع الغالبية في الشعب الأردني الى الإصلاح العميق، وأحداث تغيير نوعي في مناهج البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفرصية، واستمرار تحول التحول السلمي نحو الديمقراطية لتحقيق تلك الثقة، من خلال عمل مؤسسي يشارك فيه على قدم المساواة جميع اطراف المعادلة الوطنية بشعبها الشعبي والرسمي، وبالتخفيف الحقيقى للحزبية، لولا المناخ الذي وفرته

الاطر السياسية العليا في الدولة هي التي تقود عملية «التطبيع»



انت واثري الى وجود وثاقم حالة انعدام الوزن والفراغ السياسي الذي اضرت اليه وهو ما يفسر الى حد بعيد عددا من الظواهر الاجتماعية

السلبية في المجتمع الأردني. واتساع الشقة بين مواقع القرار والمواطنين.

ولهذه الاسباب اعتقد أننا بحاجة الى ما يمكن تسميته (بنسوية داخلية) تنطلق من الاعتراف اولا بوجود الأزمة وتحديد اسباب الخلل والمبادرة على المستوى الرسمي الى معالجة هذه الاسباب بما يكفل تصويب العلاقة بين السلطة والمجتمع على اساس من العدل والستونية المشتركة.

ويبدو لي على المستوى الشعبي وعلى مستوى القيادات السياسية والفعاليات الوطنية المختلفة أننا بحاجة فعلاً الى خلق تيار سياسي واجتماعي يبتلى برناجاً وطنياً رصيناً لاصلاح، ويستلهم جميع المخابر الملتحة بصورة قانونية، بحيث ينطلق اولا واخيراً من احترام هذا التيار وتعميم اهدافه باعادة الثقة العامة، وتعزيز الوحدة الوطنية في ولا فعلاً، وبحيث يكون له موقف واضح من قضايا الوطن وهموم المواطنين على جميع الاصعدة والمستويات الداخلية والخارجية

المنظمة العربية لحقوق الانسان في الاردن

مخالفات دستورية وقانونية في نشاط الأجهزة الأمنية والإدارية

٥- اتاح اساليب تحقيق رجم ايلة بصورة مخالفة للقانون بحقوق الانسان مثل احتجاز الاطراف لعين الطرل على المواطنين.

٦- توقيف بعض ربهاء تحرير الصحف لشفرهم ملاً سراً مرة تديرها الحكومة غير قانونية ومن اللجنة الشعبية لتأدية الامعان والتطبيع، مع العلم بان السلطات لم تحول الدعوى للشخص اللتب في قانونية دالة للجنة بالإضافة للمديد من المراسلات المسالمة من قبل الحكومة.

٧- التدخل المصروف والتزاد لحائط العاصمة في التعمي على حقوق المواطنين الأساسية، ومن آخرها كتاب الحائط الوجه الى قتب المونتسرين الأردنيين يمنع عقد احدي الدورات، مع ما يشككه ذلك الطلبي من مخالفة قانونية، عدا ان اسلوب تعامل مصطرة مساهلة العاصمة في القسرة الأخيرة مع بعض الفعاليات والمؤسسات غير الرسمية، يعطي مؤشراً على ما يمكن ان تكونه لو تم حقيقة تفعيل صلاحيات الحكم

٨- توسيع بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

٩- اتاح بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

١٠- اتاح بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

١- توقيف بعض ربهاء تحرير الصحف لشفرهم ملاً سراً مرة تديرها الحكومة غير قانونية ومن اللجنة الشعبية لتأدية الامعان والتطبيع، مع العلم بان السلطات لم تحول الدعوى للشخص اللتب في قانونية دالة للجنة بالإضافة للمديد من المراسلات المسالمة من قبل الحكومة.

٢- التدخل المصروف والتزاد لحائط العاصمة في التعمي على حقوق المواطنين الأساسية، ومن آخرها كتاب الحائط الوجه الى قتب المونتسرين الأردنيين يمنع عقد احدي الدورات، مع ما يشككه ذلك الطلبي من مخالفة قانونية، عدا ان اسلوب تعامل مصطرة مساهلة العاصمة في القسرة الأخيرة مع بعض الفعاليات والمؤسسات غير الرسمية، يعطي مؤشراً على ما يمكن ان تكونه لو تم حقيقة تفعيل صلاحيات الحكم

٣- توسيع بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

٤- توسيع بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

٥- اتاح بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

٦- توقيف بعض ربهاء تحرير الصحف لشفرهم ملاً سراً مرة تديرها الحكومة غير قانونية ومن اللجنة الشعبية لتأدية الامعان والتطبيع، مع العلم بان السلطات لم تحول الدعوى للشخص اللتب في قانونية دالة للجنة بالإضافة للمديد من المراسلات المسالمة من قبل الحكومة.

٧- التدخل المصروف والتزاد لحائط العاصمة في التعمي على حقوق المواطنين الأساسية، ومن آخرها كتاب الحائط الوجه الى قتب المونتسرين الأردنيين يمنع عقد احدي الدورات، مع ما يشككه ذلك الطلبي من مخالفة قانونية، عدا ان اسلوب تعامل مصطرة مساهلة العاصمة في القسرة الأخيرة مع بعض الفعاليات والمؤسسات غير الرسمية، يعطي مؤشراً على ما يمكن ان تكونه لو تم حقيقة تفعيل صلاحيات الحكم

٨- توسيع بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

٩- اتاح بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

١٠- اتاح بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

١١- اتاح بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

١٢- اتاح بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.

١٣- اتاح بعض الاجهزة الأمنية في استحداث وملاحقة المواطنين خلافاً لاحكام القانون والانظمة، واستكراه بعض المواطنين بسبب مقالات ومواقف اراهم لم تتميزير علها عن ان هذه الاجهزة غير مستخدمة بالتحقيق او الاستعداد، ما يعطوهم تمسدا في استعمال السلطة.











**تبادل تجاري كبير وصيضان من ديك هبش  
اسرائيلي تموت في ميناء الدار البيضاء**

**تعليم**

أجيد في تعليم النواحي الأكاديمية والنفسية، فإني  
 أعالج الطلبة بمسألة من أوجه التعليم المتعددة، من  
 جانب اللغة، وجانب التفكير.

صالح بن عبد الله  
 المحاضر (١٩٨٠)



**الاستعانة بالصعوبة في المفاوضات بين دمشق ودم القريب..**  
**سيري: لماذا لا يسمع الامم المتحدة الشرع بمقابلتي؟**

[illegible]

هذه الحالة التفاهة في التصرف والتحكم المتبادل على تفاصيلها يؤزم تصوير لها، خاصة وأن شيعون بورم يعرف بعد الاجابة من سؤاله المصغ (لماذا لا يسمح حافظ الاسد بالوقى الشرع بمقابلي؟).

جفرالاته ان امكاناته خصوصاً في  
الناحية العسكرية، والنفوذ  
السوري كتحب ان الجيش  
تدريباته وكما لا سلام  
هذا الجيش على تعزيز  
قوة دفاعية عالية كدورات  
مستوى استعداداته عال

استثمارات زراعية اس  
تبادل تجاري كبير  
اسرائيلي تموت ف

الفرق الذي يبرز  
من وجهة النظر، يقول  
الاقتصاد والأينار بشعرون  
أحجم التجارة بين إسرائيل  
والدول، بل مليون دولار في  
بشابل ١٠ بليون دولار في  
تجارة إسرائيل مع مصر كان  
الفرق الذي يبرز  
التجارة مع الدول - ٢٠ بليون  
دولار، وهي رئيس المستعبدات  
الإسرائيلية التي للدول يبعد  
الفرق الذي يبرز

لنسحاب الدولة العبرية من الجولان  
حتى الحدود الدزاية التي كانت قائمة  
بين سورية وفلسطين عام ١٩٦٦ في  
حال الترحيل الى اتفاق سلام مع  
عسقي، ولقادت صحيفة هاريس ان  
الجيش الاسرائيلي تقدر بـ ٦٢ كيلو  
متر مربع من مساحة الارض التي لا

تزال موضوع خلاف بين سورية واسرائيل التي وافقت معديتياً على الانسحاب من القسم الاكبر من هضبة الجولان المحتلة وقد جاء هذا التقدير نتيجة ابحاث بدأها في ١٩٩٧ خبراء في الجيش الاسرائيلي حول توسيع الحدود المقبلة في اطار اتفاق سلام، وذلك كله في الوقت الذي تال فيه مشقة انسحاب كمال، الذي

فمستوى الانخفاض مع الفهرس  
 المساميج والعسكيري  
 فليس من مصلح الفهرس  
 السوية لما قاله هيرين بيرز ان  
 مسكون المصالحات يترك الكثير  
 قائم حاليا في حسن التذكير  
 شخصيا حسب مصلح ان الفرق  
 اليوم والفتوى ان الاشهر  
 القوي في العلم ان الوقت  
 ان يفكر كما قال بيرز  
 ان كانت الامتصاص  
 نتج الى طاولات التدريس والتدريس

تد جبهة الشمال الأنسب للثاني الجنرال  
عمران لودين أن سورية تستعد للحرب  
مسيا للإخبار مخابرات السلام والدا  
متمركز الجبهة في ملاقاتيات السلام  
لجيش لعمال أن يركز الوافدين حافظ  
سنة عمل عسكري حسب قوله وأن  
سند يتولى التمس جهوه لثبته جيشه  
حرب وأن المعلومات العسكرية السورية  
تضع جيد.

بنك الامن والصناعي

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]



